

# الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا

## الدورة الاستدراكية 2013

### الموضوع

RS04



3	مدة الإجابة	الفلسفة	المادة
4	المعامل	شعبة الآداب والعلوم الإنسانية: مسلك العلوم الإنسانية اكتب (ي) في أحد المواضيع الثلاثة الآتية:	الشعبة أو المسلك

### الموضوع الأول :

من أين يستمد الواجب إلزاميته ؟

### الموضوع الثاني :

" يجب أن أرجع إلى ذاتي حين أريد معرفة الغير، فلا يمكن لي أن أفهم خوفه و كآبته و انفراده وأمله و حبه إن لم أشعر بخوفي و كآبتي و انفرادي و حبي ."

بيّن (ي) انطلاقا من القولة كيف تكون معرفة الغير ممكنة ؟

### الموضوع الثالث :

إن ما هو مناسب لإقامة العدالة تصوغه قوانين، وتحتويه قواعد السلوك العامة التي يمكن، رغم أنها ليست قواعد مدونة، أن تتحدد على نحو دقيق، وأن تكون ملزمة كليا. لذلك فإن إقامة العدالة مهمة خاصة تقتضي كلا من المعرفة والمهارة. أليست إقامة العدالة مهارة إذن ؟ ألا تتمثل العدالة في تطبيق القوانين والقواعد على حالة عينية ؟ ألا نتحدث عن " فن " إصدار الحكم ؟

إن حالة الحرفي الذي، عندما يشرع في إنجاز عمله، يضطر إلى احترام قواعد مضبوطة في تصميم الموضوع و تنفيذه، تختلف، تماما، عن حالة الشخص الذي يطبق القانون. ففي قضية معينة، على هذا الشخص أن يحجم عن تطبيق صرامة القانون التامة. ولكنه يفعل ذلك بسبب أنه إن طبقه في تلك القضية، سيكون أمرا غير مناسب وليس لأنه لا يملك خيارا. فهو حين يقيد القانون لا يحطمه وإنما، على العكس من ذلك، يجد قانونا أفضل. إن العدالة هي تصحيح للقانون. إن القانون ناقص، ليس لأنه هو نفسه ناقص، بل بسبب أن الواقع الإنساني ناقص بالضرورة مقارنة بعالم القانون المنظم. ومن هنا لا يجوز تطبيق القانون تطبيقا ساذجا."

حلل (ي) النص و ناقشه (يه).





# الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا

## الدورة الاستدراكية 2013

### عناصر الإجابة

RR04

الصفحة  
1  
4

3	مدة الإجابة	الفلسفة	المادة
4	المعامل	شعبة الآداب والعلوم الإنسانية: مسلك العلوم الإنسانية	الشعبة أو المسلك

### عناصر الإجابة وسلم التنقيط

#### توجيهات عامة

- سعيًا وراء احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين، يرجى من السادة الأساتذة المصححين أن يراعوا:
- مقتضيات المذكرة الوزارية رقم 142/04 الصادرة بتاريخ 16 نونبر 2007 والمتعلقة بالتقويم التربوي بالسلك الثانوي التأهيلي لمادة الفلسفة، وكذا المذكرة الوزارية رقم 159 الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2007 المحينة بتاريخ 26 فبراير 2010 تحت رقم 37، والخاصة بالأطر المرجعية لمواضيع الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا، مادة الفلسفة؛
  - التعامل مع عناصر الإجابة المقترحة، بوصفها إطارا موجها يحدد الخطوط العامة للمنهجية وللمضامين المعرفية الفلسفية المنتظر توفرها، في إجابات المترشحين، انسجاما مع منظومات المنهاج الذي يعتبر المرجع الملزم، مع مراعاة تعدد الكتب المدرسية المعتمدة، وإبقاء المجال مفتوحا أمام إمكانيات المترشحين لإغناء هذه الإجابات وتعميقها؛
  - توفر إجابات المترشحين على مواصفات الكتابة الإنشائية الفلسفية: فهم الموضوع وتحديد الإشكال المطروح، تدرج التحليل والمناقشة والتركيب، سلامة اللغة ووضوح الأفكار وتماسك الخطوات المنهجية....

#### توجيهات إضافية

- يتعين على السادة المصححين تثبيت نقط التصحيح الجزئي على ورقة تحرير المترشح، بالإضافة إلى النقطة الإجمالية مرفقة بالملاحظة المفسرة لها؛
- يتعين على السادة المصححين مراعاة سلم التنقيط الذي يتراوح ما بين 20/00 و 20/20، وذلك لأن التقويم في الفلسفة، كمادة مدرسية، هو أساسا تقويم مدرسي، وبالتالي فمن غير المقبول قانونيا وتربويا أن يضع المصحح سقفا محددًا لتنقيطه، يتراوح مثلا بين 20/00 و 20/15 بناء على تمثلات خاصة حول المادة، سيما أن الأمر يتعلق بامتحان إسهادي يتوقف عليه مصير المترشح.
- إن حصر التنقيط ما بين حد أدنى معين وحد أقصى يوقفه المصحح عند 12 أو 13 أو 14 على 20 مثلا، بالنسبة لمترشحي الشعب والمسالك التي تشكل فيها الفلسفة مادة مُميّزة (ذات المعامل 4و3) يحرم المترشحين من الاستفادة من امتياز معامل المادة وخاصة المتفوقين منهم.
- ضرورة إخضاع كل ورقة تحرير حصلت على نقطة 20/03 فما أقل للتداول داخل لجنة التصحيح، بعد إخبار منسق اللجنة، وذلك حرصا على الموضوعية المنصفة للمترشح، والحرص على التصحيح المشترك كلما كان ذلك ممكنا.
- إذا توفرت في إجابة المترشح الشروط المنهجية والمضامين المعرفية المناسبة للموضوع، وكانت هذه المضامين لا تتطابق مع عناصر الإجابة، جزئيا أو كليا، فإن المطلوب من المصحح أن يراعي في تقويمه بالدرجة الأولى المجهود الشخصي المبني للتلميذ في ضوء روح منهاج مادة الفلسفة وإشكالاته.

السؤال :

**الفهم : (04 نقط)**

يتعين على المترشح(ة) أن يوظف السؤال داخل مجزوءة الأخلاق، ضمن مفهوم الواجب، انطلاقا من إشكال الواجب والإكراه، وأن يتساءل إن كان منبع إلزامية الواجب الأخلاقي كامنا في العقل أو في محددات خارجة عن الذات الإنسانية.

**التحليل: (05 نقط)**

يتعين على المترشح(ة) في تحليله للأطروحة المقترضة في السؤال أن يبرز أسس الواجب الأخلاقي، وأن يقوم بتمييز مفاهيمي يبرر الإلزامية، وذلك من خلال العناصر الآتية:

- تقتضي مشكلة الواجب التمييز بين الأفعال الناتجة عن الأوامر الشرطية التي تتغى نتيجة ما لارتباطها بالمصلحة والظروف، والأفعال الأخلاقية المرتبطة بالأوامر القطعية المطلقة التي تتحقق بمنأى عن المصلحة الذاتية والميولات بل ضدا عليها؛
- إبراز أن السلوك، وفقا للواجب الأخلاقي، مظهر للحرية أي القدرة على رفض نداء الحاجة ونداء الرغبة والأهواء؛
- إظهار أن السلوك الأخلاقي يطلب لذاته وفي ذاته بشكل مجرد من المنفعة ووفق الواجب وحده؛
- توضيح أن القاعدة الأخلاقية القطعية صورية، وأن الكائن العاقل موضوع الواجب لا يمكن أن يرغب فيه بدافع المصلحة، أو كوسيلة لغاية أخرى، بل هو كائن يتطابق مع الغاية في ذاتها أي أنه كائن عاقل وشخص يتمتع بالوعي والإرادة والحرية والكرامة؛
- استنتاج أن مبدأ المطلب الأخلاقي ومنبع الواجب هو احترام الغير...

(يعتبر التحليل جيدا إذا كان شاملا للمفاهيم والقضايا المرتبطة بالموضوع)

**المناقشة : (05 نقط)**

- يمكن أن يطور المترشح(ة) الأطروحة بتدعيمها أو بنقدها ، وذلك من خلال العناصر الآتية:
- قد يكون الواجب مجرد انعكاس لوعي جمعي ولغايات نفعية يفرضها المجتمع؛
  - تأويل الواجب بوصفه مجرد عرض من أعراض كراهية الحياة من طرف الضعاف؛
  - اعتبار الواجب أوامر مكتسبة تمثل استمجا للنواهي الأبوية فقط ؛
  - اعتبار الطرح الصوري للواجب بعيدا عن الشروط الملموسة للمعيش البشري؛
  - اعتبار الواجب مجردا من كل إلزام أو إكراه و حصيلة طبيعية لقدرة الإنسان ...

(تعتبر المناقشة جيدة إذا عمل المترشح (ة) على تطوير الأطروحة التي حللها و أضفى طابع النسبية عليها، علما بأن العبرة لا تكون بعدد الأطروحات المستحضرة في المناقشة و إنما بنوعيتها)

**التركيب: (03 نقط)**

قد يكتفي المترشح(ة) بصياغة حصيلة لتحليله و نقاشه، و قد يعتبر أن أطروحة الأمر الأخلاقي القطعي معيارية تتجاهل استحالة تفعيل المثال و تتجاهل شروط المعيش و تضارب الواجبات.

(يعتبر التركيب جيدا إذا كان منسجما مع التحليل والمناقشة ومعبرا عن مجهود شخصي )

**الجوانب الشكلية: (03 نقط)**

القول:

**الفهم : (04 نقط)**

يتعين على المترشح(ة) أن يوظف معالجته للقول داخل مجزوءة الوضع البشري، ضمن مفهوم "الغير" متسائلا عما إذا كانت معرفة الغير ممكنة رغم كون هذا الأخير وعايا يقطن خارج الذات.

**التحليل: (05 نقط)**

يتعين أن يبرز المترشح(ة) في تحليله الوقوف عند المفاهيم التي تنتظم حولها الأطروحة المتضمنة في القول و حاجتها والتي ترى أن كل معرفة بالغير إنما تصبح ممكنة عن طريق المماثلة بالذات، وذلك من خلال العناصر الآتية :

- الغير مماثل للذات و غريب عنها في الآن ذاته، و ذلك بصفته و عيا كائنا في العالم الخارجي؛
- حل مشكلة معرفة الغير لا يتم إلا برصد سلوك موضوعي ينم عن عالمه الباطني؛
- تأويل سلوك الغير يتم انطلاقا من استدلال تكون فيه الذات هي المقارنة و الآخر هو المقارن؛
- معرفة الغير تنبني على مصادرة مفادها أن باطن الذات المقارنة مماثل لباطن الذات المقارنة .

(يعتبر التحليل جيدا إذا كان شاملا للمفاهيم والقضايا المرتبطة بالموضوع)



**المناقشة : (05 نقط)**

ينتظر أن يستكشف المترشح(ة) أوجه محدودية أطروحة المماثلة و أن يقترح حلا لمشكلة معرفة الغير:

- الاستدلال بالمماثلة اصطناعي لأن المعيش اليومي يظهر أن العلاقة مع الغير مباشرة، غير متوسطة، تتم حدسا، نظرا لاشتراك الناس في معيش واحد يتقاسمون فيه نفس الرمزية؛
- انغلاق عالم الغير بسبب عائق الحميمية؛
- تصادم معرفة الغير بعائق استحالة معرفة الذات لنفسها (اللاشعور) و مشكل المصادرة على طبيعة إنسانية واحدة؛
- قد يكون الغير جزءا من البنية العقلية السابقة على التأمل الراجع إلى الذات...

(تعتبر المناقشة جيدة إذا عمل المترشح (ة) على تطوير الأطروحة التي حلها و أضفى طابع النسبية عليها، علما بأن العبرة لا تكون بعدد الأطروحات المستحضرة في المناقشة و إنما بنوعيتها)

**التركيب : (03 نقط)**

قد يكتفي المترشح(ة) بتجميع عناصر تحليله و مناقشته، و قد يفتح على خلاصة تدعم الجانب الأخلاقي في مقاربة الغير و تبين أنه عوض الإمعان في معرفته و نفيه ككائن مختلف ينبغي اعتباره شخصا جديرا بالاحترام. .

(يعتبر التركيب جيدا إذا كان منسجما مع التحليل و المناقشة و معبرا عن مجهود شخصي )

**الجوانب الشكلية: (03 نقط)**

القول ل لإريك فروم

**النص:****الفهم : (04 نقط)**

يتعين أن يوظف المترشح(ة) النص داخل مجزوءة "السياسة" و أن يحدد مجاله الخاص المتعلق بمفهوم الحق والعدالة ، و أن يدرك الإشكال الذي يطرحه بصدد "علاقة العدالة مع القانون و الإنصاف و المساواة" و يقوم بطرحه من خلال التساؤل: ما العلاقة بين العدالة و الحق ؟ هل يتحقق العدل من خلال عمومية القانون أم من خلال مراعاته الظروف الخاصة ؟ هل العدالة فعلا هي تصحيح للقانون وفق حرفيته أم يمكن النظر إلى القانون كقواعد تتميز بالنسبية؟

**التحليل : (05 نقط)**

يتعين على المترشح(ة) تتبع مسار تفكير النص من أجل الكشف عن أطروحته و تحليل المفاهيم المنتظمة حولها وكذا حجاج الأطروحة، والتي تتمثل في الدعوة إلى اعتبار العدالة هي تصحيح للقانون وذلك من خلال الوقوف عند الأفكار الآتية:

- العدالة تطبيق للقوانين و القواعد لكنها تتطلب مهارة خاصة؛
- المفارقة بين عمومية القانون وخصوصية الظروف و الحالات الإنسانية؛
- تطبيق القانون بشكل حرفي قد يكون أحيانا جورا أو غير مناسب ؛
- العدالة هي التي تصح القانون لأن هذا الأخير ناقص مقارنة بالواقع الإنساني الغني و المتنوع ؛
- اعتماد النص بنية حجاجية تعتمد المقارنة بين الحرفي الذي يأخذ بعين الاعتبار ظروفًا خاصة في عمله و الشخص الذي يمتنع عن تطبيق صرامة القانون ؛
- انتهاء النص إلى تبني فكرة تدعو إلى عدم تطبيق القانون تطبيقا ساذجا...

(يعتبر التحليل جيدا إذا كان شاملا للمفاهيم و القضايا المرتبطة بالموضوع)

**المناقشة : (05 نقط)**

يمكن للمترشح مناقشة أطروحة النص من خلال العناصر الآتية:

- علاقة العدالة مع القانون باعتبارها تقوم على الالتزام و تطبيق القانون؛
- العدالة باعتبارها أساسا للحق ؛
- نسبية القانون ؛
- علاقة العدالة مع المساواة و الإنصاف..

(تعتبر المناقشة جيدة إذا عمل المترشح (ة) على تطوير الأطروحة التي حلها و أضفى طابع النسبية عليها، علما بأن العبرة لا تكون بعدد الأطروحات المستحضرة في المناقشة و إنما بنوعيتها)



**التركيب: (03 نقط)**

يمكن أن ينتهي المترشح(ة) في تحليله ومناقشته للنص إلى إبراز الطابع الإشكالي لعلاقة العدالة مع القانون والإنصاف، و أن العدالة كأساس للحق لا تعني التطبيق الحرفي للقوانين وإنما تعني حماية الأفراد وإنصافهم وتمتعهم بالحقوق التي تصون كرامتهم وتحمي حريتهم .

(يعتبر التركيب جيدا إذا كان منسجما مع التحليل والمناقشة ومعبرا عن مجهود شخصي )

**الجوانب الشكلية: (03 نقط)**

مرجع النص:

غادامير: الحقيقة و المنهج، ترجمة حسن ناظم – علي حاكم صالح، دار أوبا، طرابلس، ليبيا. ط 1 ، 2007، ص 430/431